تفريغ مختصر لمحاضرة

«المخرج من الفتنة»

(الجزء الثاني: بيان لمن يهمه الأمر من السلفيين)[1]

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله؛ فلا مضل له، ومن يضلل؛ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد؛ فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد -صلى الله عليه وسلم-، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ففي هذا الجزء من المحاضرة أذكر أمرا مهما، من باب إبراء الذمة، وأداء واجب النصيحة؛ لئلا ألقى ربي وقد كتمتُ شيئا منها.

وذلك أنه قد جمعني مجلس مع نفر من مشايخ الدعوة بمصر، عرضتُ فيه جملة من الضوابط الهامة في معالجة الانحرافات الحاصلة على الساحة، وقد تلقاها كافة المشايخ بالقبول -ولله الحمد-، وعلى رأسهم: فضيلة شيخنا ووالدنا حسن بن عبد الوهاب البنا -حفظه الله-.

وكم كنتُ أرجو أن تخرج هذه الضوابط في صورة بيان أو نحوه، يحمل توقيع المشايخ واتفاقهم، من غير أن أُذكَر في ذلك أصلا -وأسأل الله أن أكون صادقا في هذا-؛ ولكن حدث ما حدث، وتزايدت الفتن بين المشايخ، فلم أَرَ لنفسي عذرا في السكوت عن هذا الأمر، فرأيتُ إعلانه في مقامي هذا.

---

(١) هذه هي المحاضرة السادسة -والأخيرة- من سلسلة محاضرات بعنوان: «بصائر سلفية فيما أثير بين مشايخ السنة بمصر من المسائل المنهجية».

وهذا التفريغ يشتمل على اختصار وتصرف كبيرَيْن؛ بل هو أقرب للتفريغ بالمعنى؛ لطول مدة المحاضرات، ولما يقتضيه مقام المقالات المكتوبة، والفرق بينه وبين مقام المحاضرات المسموعة.

وقد كانت طريقة المحاضرات: أنني أجيب عن أسئلة المحاضرة المعينة في المحاضرة التي تليها، فخالفتُ ذلك في هذه التفريغات، وضممتُ إلى كل محاضرة أسئلتَها وما يتعلق بها من توضيحات؛ حتى تكون المسألة الواحدة -بمتعلقاتها- في مكان واحد، بما يسهل الاستفادة ويعممها -إن شاء الله-.

والضوابط المذكورة تتعلق -أصالةً- بمسائل الجرح والتعديل، والكلام في الأشخاص.

*** أولا: الرجوع إلى المشايخ القائمين بالدعوة.**

يفسره:

*** ثانيا: عدم السماح لعموم الإخوة بالخوض في هذا الأمر -استقلالا أو توسُّعا-.**

فمعرفة أحوال الدعاة والمتكلمين في الدين لا بد أن تكون من خلال المشايخ القائمين بالدعوة، لا من خلال الشباب طلاب العلم.

وهذا أيضا مما عمت به البلوى، فصار الشباب هم الذين يخوضون في الجرح والتعديل، ويصنِّفون المشايخ، ويتكلمون فيهم -برأيهم-!!

فهذا خطأ كبير، لا بد من معالجته بالرجوع إلى المشايخ وحدهم، ولا بد أن يكون الرجوع في هذا الباب إلى أهل التخصص فيه -كما سبق إيضاحه في قضية التخصص-، فلا يُسأل في الرجال من كان تخصصه في الفقه -مثلا-.

*** ثالثا: عدم الركون إلى الأخبار المنقولة عن المشايخ، وتحقيق معنى الثقة الذي يقبل خبره، واتباع القواعد المقررة في تعارض روايتي الأصل والفرع.**

وقد شرحتُ هذا في محاضرة: «الموقف الصحيح من المائلين عن الجادة»؛ فلْيُرجَع إليه.

*** رابعا: التفريق بين التخطئة والطعن.**

فتخطئة شيخ ما لا تستلزم الطعن فيه، وكثير من الإخوة لا يفرقون بين الأمرين، ويظنون أن تخطئة شيوخهم طعنٌ فيهم، فيرمون الناصح المبيِّن ببغض المشايخ وإسقاطهم ونحو ذلك!! لاسيما إذا كان في الأمر تعصب لهؤلاء المشايخ، وهو من أخطر الأدواء التي تعتري الإخوة.

ويوضح هذا الضابط:

*** خامسا: لا يقوم بالتخطئة إلا من ثبتت أهليته، مع الالتزام بالآداب المعروفة، ولو قُدِّر أنه أخطأ؛ فلا يجوز الطعن عليه.**

فالتخطئة -إذن- ليست لكل من هَبَّ ودَبَّ؛ بل هي لمن ثبتت أهليته العلمية والشرعية، وشهد له بذلك أهل العلم.

وإذا أراد مثل هذا أن يخطِّئ شيخا من أهل السنة؛ فإنه لا بد أن يفعل بالأدب والحسنى، وقد تكلمتُ على هذا -أيضا- في «الموقف الصحيح من المائلين عن الجادة».

ومتى تم استيفاء هذه الشروط، وقُدِّر أن المبيِّن قد أخطأ في تخطئته للشيخ؛ فلا يجوز التشنيع عليه؛ لأنه أتى البيت من بابه، وما على المحسنين من سبيل، وهو مأجور -على كل حال-؛ وأما التشنيع عليه، والطعن فيه، تحت وطأة التعصب للشيخ والغلو فيه؛ فهذه عصبية وحزبية، ليست من السلفية في شيء.

*** سادسا: الكلام الجاد فيما يحدث على الشبكات، وتوعية الإخوة بخطورة ذلك.**

وهذا واضح، وكثيرا ما أنصح إخواني بأن يكون تعاملهم مع شبكة المعلومات منضبطا، لأجل الاستفادة وطلب الحق؛ وأما أصحاب الفتن، الذين يجعلون من الشبكة مرتعا لهم؛ فلا كرامة لهم عندنا، ولا ينبغي لأحد من السلفيين أن يكون كذلك.

*** سابعا: عند احتدام الخلاف يرفع الأمر إلى الحكم المتفق عليه.**

وهذا الأمر لا يقتصر على الدعاة وحدهم؛ بل يجب على عموم الإخوة إذا احتدم بينهم الخلاف أن يحكِّموا بينهم أحدا من أهل العلم، ويلتزموا بحكمه؛ حتى يُرفَع النزاع، وتُدرَأ الفتن.

هذه هي الضوابط التي ذكرتُ شأنها، لا أريد بها قوامة ولا تسلُّطا على أحد، وإنما هي نصيحة، والنصيحة تُقبل من الصغير والكبير، وقد ذكرتُ أن المشايخ أقروها واستحسنوها، فأرجو أن تتحول إلى واقع ملموس -على جميع المستويات-، وقد جعلتُها في صورة بيان عام «لمن يهمه الأمر»، وإن لم يكن شيخا أو داعية.

وعلى كل حال؛ فحسبي أنني أعمل بهذه الأمور -في خاصة نفسي-، فلا أسمح لأحد من خواصِّي أن يكون صاحب فتنة أو ضلالة، أو يتخطَّى حده في أية مسألة؛ وكذلك أعامل نفسي، وأسأل الله التوفيق والسداد، والهداية والرشاد.